أخبار الخليج
العدد (١٧١٢١) - السنة الخمسون - الخميس ٧ شعبان ١٤٤٦هـ - ٦ فبراير ٢٠٢٥م

○ الجامعة العربية: مقترح ترامب السيطرة على غزة وصفة لانعدام الاستقرار في المنطقة. (أ ف ب)

في تصريح صادم.. ترامب يؤكد سعي أمريكا للسيطرة على قطاع غزة

رفض عربي وأجنبي واسع لتهجير الفلسطينيين والاستيلاء على أرضهم

أثار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بتصريحاته حول سيطرة الولايات المتحدة على قطاع غزة وترحيل سكانه وتحويله إلى «ريفييرا الشرق الأوسط» استهجانا دوليا واسعا وصدمة عارمة.

وأدلى الرئيس الأمريكي بهذه التصريحات الثلاثاء بعد استقباله في البيت الأبيض رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الذي اعتبر أنّ من شأن هذه الخطة أن «تغيّر التاريخ».

وقدّم ترامب اقتراحه خلال مؤتمر صحفي مشترك مع نتنياهو وقد تسبّب بحالة من الذهول والصدمة وسط الصحفيين.

وفي خطة تفتقر إلى التفاصيل حول كيفية ترحيل حوالي مليوني فلسطيني أو السيطرة على غزة، قال ترامب إنه سيجعل القطاع المدمّر بسبب الحرب مكانا «مذهلا» عبر إزالة القنابل غير المنفجرة والأنقاض وإعادة تطويره اقتصاديا.

وأثارت هذه التصريحات سيلا من ردود الفعل المستنكرة، من حركة حماس والسلطة الفلسطينية إلى البرازيل، مرورا بالصين وروسيا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا وتركيا.

وقال الناطق باسم حركة حماس عبداللطيف القانوع إنّ «الموقف الأمريكي العنصري يتماهى مع موقف اليمين الإسرائيلي المتطرف في تهجير شعبنا»، مؤكدا أن تصريحات ترامب «محاولة يائسة» لتصفية القضية الفلسطينية.

وأعلنت الحركة في بيان أنّ تصريحات ترامب «عدائية لشعبنا ولقضيتنا... ولن تخدم الاستقرار في المنطقة وستصبّ الزيت على النار».

أما الرئيس الفلسطيني محمود عباس الذي وصل صباح أمس إلى الأردن للقاء العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني فأعرب عن «رفض شديد لدعوات الاستيلاء على قطاع غزة وتهجير الفلسطينيين خارج وطنهم». وأثارت تصريحات ترامب غضبا أيضا بين الفلسطينيين على الأرض.

وقال حاتم عزام، أحد سكان مدينة رفح في جنوب قطاع غزة، «يجب أن يفهم ترامب ونتنياهو حقيقة شعب فلسطين وشعب غزة، الشعب متجذر بأرضه، لن نرحل ولن نهاجر تحت أيّ مسميات وخدع كاذبة».

وصرّح أحمد الميناوي (٢٤ عاما) من غزة قائلا: «نحن موقفنا رفض ورفض.. ونحن حياتنا كريمة داخل قطاع غزة... ونحن نقول باختصار لترامب ونتنياهو فلسطين ليست للبيع». أما النائب في الكنيست الإسرائيلي منصور عباس، فاعتبر في منشور على «فيسبوك» أنّه «من غير الممكن تنفيذ أيّ ترانسفير (نقل) من دون ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية».

وشدّد النائب على ضرورة عدم الانجراف إلى «مغامرة من شأنها أن تعمّق العداء والكراهية»، داعيا إلى «إيجاد طريقة مبدعة لإعطاء الأمل ودفع المصالحة والسلام بين الشعبين، واستكمال تنفيذ مراحل الاتفاق».

وأكّد الملك عبدالله الثاني لدى استقباله عباس رفض بلاده «أية محاولات» لضمّ إسرائيل للأراضي الفلسطينية المحتلة وتهجير سكانها.

وقال بيان صادر عن الديوان الملكي إن العاهل الأردني أكّد خلال اللقاء «ضرورة وقف إجراءات الاستيطان، ورفض أية محاولات لضمّ الأراضي وتهجير الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية، مشددا على ضرورة تثبيت الفلسطينيين على أرضهم».

وأكدت الرياض رفضها «تهجير الشعب الفلسطيني من أرضه»، وأضافت أنها «لن تتوقف عن عملها الدؤوب في سبيل قيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية»، محذرة من أنّها «لن تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل دون ذلك».

ودعا وزير الخارجية المصري بدر عبدالعاطي ورئيس الوزراء الفلسطيني محمد مصطفى أمس إثر لقاء بينهما إلى إعادة إعمار غزة «دون خروج» أهلها منها، عبر المضي قدما في مشاريع إزالة الركام وإدخال المساعدات «بوتيرة متسارعة».

واعتبر وزير الخارجية التركي هاكان فيدان أن مشروع الرئيس الأمريكي «غير مقبول» و«لا حاجة حتّى لمناقشته».

وأعلنت وزارة الخارجية الإندونيسية أنّ جاكرتا «ترفض بشدّة أي محاولة للنقل القسري للفلسطينيين أو لتغيير التركيبة الديموغرافية للمنطقة الفلسطينية المعنية»، داعية المجتمع الدولي إلى «احترام القانون الدولي» ولا سيما «حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم».

وقال المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة فولكر تورك إنّ «الحق في تقرير المصير هو مبدأ أساسي في القانون الدولي ويجب أن تصونه جميع الدول»، مؤكدا أن «أي نقل قسري أو ترحيل للسكان من الأراضي المحتلة محظور تماما».

كما اعتبرت المقرّرة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة فرانشيسكا ألبانيزي أن خطة ترامب «غير قانونية» و«غير منطقية بتاتا».

وقال الناطق باسم وزارة الخارجية الصينية لين جيان إن الصين «أكّدت دائما أنّ الحكم الفلسطيني على الفلسطينيين هو المبدأ الأساسي لحكم غزة بعد الحرب، ونحن نعارض الترحيل القسري لسكان غزة».

وقال المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف: «سمعنا تصريحا لترامب لكننا سمعنا أيضا تصريحات من عمّان والقاهرة مفادها أنّ هناك رفضا لمثل هذه الفكرة»، مضيفا أنّ «أيّ تسوية في الشرق الأوسط لا يمكن أن تحصل إلا على أساس دولتين. نعتقد أنّ هذا الخيار الوحيد الممكن».

وأكدت الناطقة باسم الحكومة الفرنسية صوفي بريما أن «فرنسا تعارض تماما تهجير السكان»، معتبرة أن تصريحات ترامب «هدّدت الاستقرار وعملية السلام».

وشدّد رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر على ضرورة تمكين الفلسطينيين من «العودة إلى ديارهم.. وإعادة البناء، وينبغي لنا أن نكون معهم في مسار الإعمار حول حل الدولتين». وأكّدت ألمانيا أنّ قطاع غزة «ملك للفلسطينيين».

وقال وزير الخارجية الإيطالي أنتونيو تاياني «نؤيد حلّ الدولتين، لسنا مستعدين حتى لإرسال جنود إيطاليين لإعادة توحيد قطاع غزة والضفة الغربية».

قال وزير الخارجية الإسباني خوسيه مانويل ألباريس أن «غزة أرض لفلسطينيين يجب أن يبقوا في غزة التي تشكل جزءا من الدولة الفلسطينية المستقبلية التي تدعمها إسبانيا والتي يجب أن تعيش وتتعايش مع ضمان أمن وازدهار دولة إسرائيل».

ورأى الرئيس البرازيلي لويس إيناسيو لولا دا سيلفا أنّ اقتراح نظيره الأمريكي «يصعب فهمه»، مؤكدا أنّ الفلسطينيين هم الأجدر بالاهتمام بمصير أرضهم.

ترامب يدعو إلى بدء العمل فورا على «اتفاق نووي» جديد مع إيران

واشنطن - (أ ف ب): دعا الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أمس إلى «اتفاق نووي سلمي خاضع للتدقيق» مع إيران، بعدما انسحب من الاتفاق السابق خلال ولايته الأولى وانتهج سياسة «الضغوط القصوى» بحقها.

وأدلى ترامب بموقفه غداة توقيعه أمرا يعيد فرض سياسة «الضغوط القصوى» على طهران الثلاثاء قبل اجتماعه مع الرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، بهدف منعها من امتلاك القدرة على صنع أسلحة نووية.

وقال ترامب على منصته «تروث سوشل» «أريد أن تكون إيران دولة عظيمة وناجحة، لكن أريدها أيضا أن تكون دولة لا يمكنها امتلاك السلاح النووي».

وأضاف «أفضل اتفاقا نوويا سلميا مع إيران خاضعا للدقيق يسمح لإيران بالنمو والازدهار سلميا».

وكرر المنشور مواقف أدلى بها ترامب خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده الثلاثاء مع نتنياهو، مؤكدا أن إيران «لا يمكن أن تمتلك السلاح النووي».

وقال ترامب أيضا أمس إن التقارير التي تفيد بأن الولايات المتحدة «بالتعاون مع إسرائيل سوف تفجر إيران وتدمرها.. مبالغ فيها إلى حد كبير».

وأضاف «يجب أن نبدأ العمل عليه (الاتفاق) فورا، وأن نقيم احتفالا كبيرا في الشرق الأوسط عند توقيعه وإنجازه».

خلال ولاية ترامب الأولى التي انتهت عام ٢٠٢١، انسحبت الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الموقع بين إيران والدول الكبرى، ونفّذ ترامب سياسة «ضغوط قصوى» على طهران معيدا فرض عقوبات قاسية عليها.

وكان الاتفاق المعروف باسم خطة العمل الشاملة المشتركة والذي تمّ التوصل إليه في عام ٢٠١٥، قد فرض قيودا على البرنامج النووي الإيراني مقابل تخفيف العقوبات على طهران.

والتزمت طهران الاتفاق حتى مرور عام على انسحاب واشنطن منه، لكنها بدأت بعد ذلك في التراجع عن التزاماتها. ومنذ ذلك الحين، تعثّرت الجهود الرامية إلى إحياء الاتفاق.

وتنفي إيران اتهامها بأنّها تسعى إلى امتلاك القدرة على إنتاج أسلحة نووية مشدّدة على أنّ برنامجها النووي مخصّص للأغراض السلمية فقط.

وأكد وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي للصحفيين أمس أنّ إعادة الرئيس الأمريكي فرض سياسة «الضغوط القصوى» على إيران ستنتهي إلى «الفشل» كما حدث خلال ولايته الأولى.

وقال عراقجي «أعتقد أنّ الضغوط القصوى هي تجربة فاشلة ومحاولة ممارستها مجددا ستؤدي إلى فشل آخر»، مضيفا أنّ طهران لا تسعى للحصول على أسلحة نووية.

وأضاف عراقجي «إذا كانت القضية الرئيسية هي ألا تسعى إيران للحصول على السلاح النووي، فهذا أمر قابل للتحقيق ولا يمثل مشكلة كبيرة».

وأمس، شدّد رئيس الوكالة الذرية الإيرانية محمد إسلامي على أنّ بلاده تظلّ ملتزمة معاهدة حظر الانتشار النووي، وقال إنّ «إيران ليس لديها ولن تملك برنامجا للأسلحة النووية».

السعودية: نجدد الرفض القاطع للاستيطان وضم الأراضي وتهجير الفلسطينيين

أكدت وزارة الخارجية السعودية، أمس، أن موقف المملكة من قيام الدولة الفلسطينية هو موقف راسخ وثابت لا يتزعزع، مشددة على أنه لا علاقات دبلوماسية مع إسرائيل دون دولة فلسطينية مستقلة، وذلك ردا على تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حول تهجير الفلسطينيين.

وقالت الوزارة في بيان إن ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان أكد هذا الموقف بشكل واضح وصريح لا يحتمل التأويل بأي حال من الأحوال خلال الخطاب الذي ألقاه في افتتاح أعمال السنة الأولى من الدورة التاسعة لمجلس الشورى بتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠٢٤.

وأضاف البيان أن ولي العهد شدد على أن السعودية لن تتوقف عن عملها الدؤوب في سبيل قيام دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وأن المملكة لن تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل دون ذلك.

وتابع: «أبدى الأمير محمد بن سلمان هذا الموقف الراسخ خلال القمة العربية الإسلامية غير العادية المنعقدة في الرياض بتاريخ ١١ نوفمبر ٢٠٢٤، حيث أكد على مواصلة الجهود لإقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية والمطالبة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية».

وأشار البيان إلى أن ولي العهد حث المزيد من الدول المحبة للسلام للاعتراف بدولة فلسطين وأهمية حشد المجتمع الدولي لدعم حقوق الشعب الفلسطيني الذي عبرت عنه قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبار فلسطين مؤهلة للعضوية الكاملة للأمم المتحدة.

وأردف: «تشدد المملكة العربية السعودية على ما سبق أن أعلنته من رفضها القاطع المساس بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة سواء من خلال سياسات الاستيطان الإسرائيلي، أو ضم الأراضي الفلسطينية، أو السعي لتهجير الشعب الفلسطيني من أرضه، وإن واجب المجتمع الدولي اليوم هو العمل على رفع المعاناة الإنسانية القاسية التي يرزح تحت وطأتها الشعب الفلسطيني الذي سيظل متمسكاً بأرضه ولن يتزحزح عنها».

وأفاد البيان: «تؤكد المملكة أن هذا الموقف الثابت ليس محل تفاوض أو مزايدات، وأن السلام الدائم والعادل لا يمكن تحقيقه دون حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، وهذا ما سبق إيضاحه للإدارة الأمريكية السابقة والإدارة الحالية».